SAICM/ICCM.4/9

Distr.: General
13 July 2015

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الرابعة
جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر–٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
التنفيذ باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية

مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية

تقرير من الأمانة

أولاً – مقدمة

١– تتشرف الأمانة بأن تعمم وصفا للأنشطة التي دعا إليها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دوراته السابقة إلى جانب مواجيز عن التقدم المحرز بشأن مسائل السياسات الناشئة الحالية وغيرها من القضايا ذات الاهتمام كما وضعتها وتلقتها المنظمات الرائدة (انظر المرفق). ومسائل السياسات الناشئة التي حدَّدها المؤتمر حتى الآن هي: الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، وتكنولوجيا النانو، والمواد النانوية المُصنعة، والمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد إدارة المواد البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً باعتبارها مسألة أخرى تبعث على القلق.

٢– وتتمثل إحدى وظائف المؤتمر، على النحو الوارد في الفقرة ٢٤ (ي) من استراتيجية السياسات الجامعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في ''تركيز الاهتمام، والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن المسائل الناشئة في مجال السياسات حين ظهورها والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات العمل التعاوني''.

٣– ويتيح النهج الاستراتيجي إطاراً عالمياً فريداً لتحديد أهداف السلامة الكيميائية وتعزيزها والنهوض بها. وتكمن أهداف النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بتقليل المخاطر وبالمعارف والمعلومات، على النحو الوارد في الفقرتين ١٤ (ز) و١٥ (ز) من استراتيجية السياسات الجامعة، على التوالي، في ''ضمان معالجة القضايا الحالية

* SAICM/ICCM.4/1.

والجديدة والبازغة ذات الاهتمام العالمي بواسطة آليات مناسبة''، و ''الإسراع بوتيرة إجراء البحوث العلمية بشأن تحديد وتقييم تأثيرات المواد الكيميائية على البشر والبيئة بما في ذلك القضايا البازغة، وضمان إجراء عمليات البحث والتطوير بشأن تكنولوجيات رقابة المواد الكيميائية، وتطوير مواد كيميائية أكثر أماناً وتكنولوجيات أنظف وبدائل وتكنولوجيات غير كيميائية.''

٤- وقد دُعي إلى اتخاذ الإجراءات ذات الأولوية بشأن مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية في القرارات ٤/٢ و٥/٢، و٢/٣، و٣/٣ وكذلك في التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٥- ويُوجَّه الانتباه إلى وثائق الاجتماع ذات الصلة التالية:

(أ) مذكرة الأمانة بشأن مقترح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات (SAICM/ICCM.4/10)؛

(ب) مذكرة من الأمانة بشأن التوجيهات لأصحاب المصلحة لتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات (SAICM/ICCM.4/11)؛

(ج) مذكرة من الأمانة بشأن عناصر لمشروع قرار بشأن تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة (SAICM/ICCM.4/12).

٦- ويُوجَّه الانتباه أيضاً إلى الوثائق التالية التي أعدتها المنظمات ذات الصلة المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، التي توفر معلومات إضافية عن التقدم المحرز في تلك المسائل وخطط العمل المقترحة صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠:

(أ) تحديث مسألة سياسات ناشئة: الرصاص في الطلاء (انظر SAICM/ICCM.4/INF/14)؛

(ب) تحديث مسألة سياسات ناشئة: المواد الكيميائية في المنتجات (انظر SAICM/ICCM.4/INF/16)، و ''دراسة جدوى معرفة المواد الكيميائية في المنتجات وسلاسل التوريد'' (انظر SAICM/ICCM.4/INF/17)؛

(ج) تحديث مسألة سياسات ناشئة: المواد الخطرة خلال دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية (انظر SAICM/ICCM.4/INF/18)؛

(د) تحديث مسألة سياسات ناشئة: تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة (انظر SAICM/ICCM.4/INF/19)؛

(هـ) تحديث مسألة سياسات ناشئة: المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء (انظر SAICM/ICCM.4/INF/20)؛

(و) تحديث بشأن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً (انظر SAICM/ICCM.4/INF/21)

ثانياً – الإجراء المقترح

٧- قد يرغب المؤتمر في استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالقرارين ٤/٢ و٥/٢، فضلاً عن القرارين ٢/٣ و٣/٣، حسب الاقتضاء، بما في ذلك النظر فيما إذا كانت الإجراءات التي طُلب اتخاذها بشأن كل قضية قد نُفذت على النحو الملائم.

٨- وقد يرغب المؤتمر أيضاً في أن يحيط علماً، مع التقدير، بالأنشطة المضطلع بها والتقدم الذي أحرزته المنظمات الرائدة في قضايا السياسات الناشئة الحالية وفي إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً.

٩- وقد يرغب المؤتمر أيضاً في اعتماد مقررات بشأن ما يلي:

(أ) مقترح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات (انظر SAICM/ICCM.4/10)؛

(ب) توجيهات لأصحاب المصلحة لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات (انظر SAICM/ICCM.4/11)؛

(ج) عناصر لمشروع قرار بشأن تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة (SAICM/ICCM.4/12).

١٠- وقد يرغب المؤتمر أيضاً، من خلال القرار المتوقع وضعه في إطار البند ٥ (أ) من جدول الأعمال، في تشجيع استمرارِ جهود الحد من المخاطر وتبادل المعلومات وتعزيزها سعيا لتوجيه المزيد من الاهتمام السياسي لمسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وتعزيز تحسين التنسيق والعمل المشترك والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية.

مرفق

أولاً – معلومات أساسية

١- طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره ٢/٣ إلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى المؤتمر في دورته الرابعة عما أُحرز من تقدم إضافي في الأعمال المتعلقة بمسائل السياسات الناشئة؛

٢- تقود المنظمات الحكومية الدولية التالية العمل بشأن مسائل السياسات الناشئة المذكورة أعلاه على النحو الآتي:

(أ) الرصاص في الطلاء: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية من خلال إنشاء التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص؛

(ب) المواد الكيميائية في المنتجات: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) المواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛

(د) تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

(هـ) المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٣- وبالإضافة إلى ذلك، تقود العمل على إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً من خلال الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية الذي تمت الدعوة إليه بموجب القرار ٣/٣.

٤- ويتواصل العمل بشأن مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية طوال فترة ما بين الدورتين منذ الدورة الثالثة للمؤتمر، وقد قُدّمت تقارير تحديثية منتظمة في الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية.

ثانياً – الإجراءات التي طالب بها المؤتمر في دورته الثالثة وموجز للتقدم المحرز

٥- طالب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره ٢/٣ بتنفيذ إجراءات محددة بموجب كل قضية ناشئة محددة في القرار. ويوجز هذا الفرع التقدمَ المحرز في مسائل السياسات الناشئة المحددة في القرار وفي إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أمانا على النحو المطلوب في القرار ٣/٣.

ألف– الرصاص في الطلاء

٦- فيما يتعلق بالرصاص في الطلاء قام المؤتمر في قراراه ٢/٣ بما يلي:

(أ) شجَّع أصحاب المصلحة على المساهمة في عمل التحالف العالمي للتخلص من الرصاص في الطلاء وتقديم المساعدة التقنية والمالية حيثما كان ذلك ممكنا، بما في ذلك في المجالات التالية:

'١' استثارة الوعي بسميته بالنسبة لصحة البشر وللبيئة، وببدائله؛

'٢' تقديم التوجيه والمساعدة لتحديد التعرض المحتمل للرصاص؛

'٣' تشجيع اعتماد أطراف أخرى دولية لمنتجات الطلاء الجديدة؛

'٤' برامج الوقاية للحد من التعرض؛

'٥' تعزيز الأُطر الرقابية الوطنية؛

'٦' تشجيع الشركات على الاستعاضة عن مركبات الرصاص المضافة إلى الطلاء ببدائل أكثر أماناً.

(ب) وأعرب عن تأييده لمقتَرَح التحالف العالمي القاضي بتحديد يوم عمل دولي للوقاية من التسمُّم بالرصاص؛

(ج) ودعا أمانة التحالف العالمي إلى أن تقدم تقريرا إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة عن التقدُّم المحرز في تنفيذ خطة عمل التحالف التي وُضعت وفقا للقرار ٤/٢.

٧- ويسعى عمل التحالف العالمي إلى تنفيذ خطة العمل التي تضع إجراءات معيارية نموذجية حتى عام ٢٠٢٠، وخطة عمل مفصلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويرد المزيد من المعلومات في تحديث مسألة السياسات الناشئة المتعلقة بالرصاص في الطلاء (SAICM/ICCM.4/INF/14).

٨- وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت نحو ٥٧ حكومة قد أبلغت الأمانة بأنها وضعت قيوداً ملزمة قانوناً بشأن الرصاص في الطلاء، بينما قالت ١٤ حكومة إنها تعمل على اتخاذ مثل هذه التدابير. وهذه الأرقام وثيقة الصلة بالأهداف التي حُددت في خطة الأعمال الخاصة بالتحالف العالمي لعدد البلدان التي اعتمدت قوانين وقواعد ومواصفات و/أو إجراءات ملزمة قانوناً للرقابة على إنتاج الدهانات المحتوية على الرصاص واستيرادها، وبيعها واستخدامها مع إيلاء اهتمام خاص للتخلص من دهانات الزينة المحتوية على الرصاص، والدهانات المحتوية على الرصاص للاستخدامات الأخرى التي تسهم على الأرجح في تعرض الأطفال للرصاص، أي ٣٠ بلداً بحلول ٢٠١٣، و٧٠ بلداً أو أكثر بحلول ٢٠١٥، وجميع البلدان بحلول ٢٠٢٠.

٩- وحتى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، انضم ما مجموعه ٩ حكومات و٣ منظمات حكومية دولية و٢٦ منظمة غير حكومية وغيرها، بمجموع ٣٨ شريكاً، إلى التحالف بالمقارنة مع أهداف خطة العمل وهي ٣٠ شريكاً بحلول عام ٢٠١٣؛ و٥٠ شريكا بحلول عام ٢٠١٥؛ و٧٠ شريكاً بحلول عام ٢٠٢٠.

١٠- وفي عام ٢٠١٣، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لعمل الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة في أخذ العينات وإجراء الاختبارات لمحتوى الرصاص في دهانات الزينة في الأسواق في تسعة بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهي إثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين وأوروغواي وتونس وشيلي وغانا وقيرغيزستان وكوت ديفوار.(١) ولم تكن معظم الدهانات التي تم اختبارها في تلك البلدان تستوفي المعايير التنظيمية التي وُضعت في معظم البلدان الصناعية. وكانت الدهانات التي أُختبرت تحتوي على مستويات عالية جدا من الرصاص، رغم توفر الطلاء الخالي من الرصاص. وكان هذا العمل يتعلق بالإجراءات ذات الأولوية في خطة أعمال التحالف العالمي في سد الثغرات في المعلومات بشأن وجود الطلاء الذي يحتوي على الرصاص في سوق المستهلكين من عدمه.

(١) www.unep.org/chemicalsandwaste/LeadCadmium/LeadPaintAlliance/Publications/tabid/29591/Default.aspx.

١١- وقد اِستكملت هذه الجهود البياناتِ المتوفرةَ عن اختبارات الدهانات في ٣٥ بلداً، فضلاً عن المشروعات الأخرى الجاري تنفيذها بواسطة شركاء التحالف العالمي من خلال برنامج التحول في التنمية ''سويتش آسيا'' المتمثلة في اختبار الدهانات في إندونيسيا وتايلند وسري لانكا والفلبين ونيبال والهند. وتُبين نتائج الأنشطة في إطار برنامج ''سويتش آسيا'' أن معظم الدهانات التي تم تحليلها تحتوي على مستويات عالية من الرصاص، وأن الدهانات ذات الألوان البراقة تضمنت مستويات أعلى بكثير من الرصاص من الدهانات البيضاء، وأن بعض العلامات التجارية الرائدة في السوق قامت بإزالة الرصاص من إنتاجها من الطلاء وأن الدهانات الخالية من الرصاص البديلة متوفرة.

١٢- ونُظمت حملتا توعية دولية بشأن منع التسمم بالرصاص في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، مع التركيز في المقام الأول على القضاء على الرصاص في الطلاء. وفي هذا الصدد، قدم التحالف العالمي مجموعة من مواد التوعية المتعددة اللغات والقابلة للتعديل حسب الطلب للمساعدة في الجهود القُطرية، وقد وُضعت هذه المواد على الموقع الشبكي للتحالف. ونظم ٥٠ بلداً على الأقل أنشطة خلال الحملتين.[٢] أما حملة عام ٢٠١٥ فستجري في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

١٣- ووضع التحالف كتيباً بعنوان *عناصر لإطار تنظيمي وقانوني وطني للقضاء على استخدام الرصاص في دهانات الزينة الجديدة* وقام بالترويج له.[٣] ويقدِّم الكتيب إرشادات للحكومات بشأن وضع إطار وطني لتنفيذ وإنفاذ المتطلبات القانونية لمراقبة الرصاص في دهانات الزينة التي تُستخدم في المنازل والمدارس وغير ذلك من المواقع.

١٤- ويواصل التحالف العالمي العمل على بناء القدرات فيما يتعلق بالرصاص في الطلاء من خلال دليل عمل قانوني وتنظيمي. ويكمن الغرض من هذا الدليل في مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات لرفع مستوى الوعي بشأن القضايا المرتبطة بالدهانات المحتوية على الرصاص مع تحديد السوق واقتراح استراتيجيات لاتخاذ إجراءات على المستوى الوطني من خلال حلقات العمل الإقليمية التي ستُعقد أولاها في أفريقيا في الفصل الثلاثي الأخير من عام ٢٠١٥.

١٥- وعُقد الاجتماع الثالث للتحالف العالمي[٤] في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مباشرة في أعقاب حلقة عمل عن وضع حدود قصوى قانونية للدهانات المحتوية على الرصاص يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد استضاف كلتا المناسبتين المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لجنوب شرق آسيا في نيودلهي.

١٦- وتم تمويل مشروعين يتعلقان بالرصاص في الطلاء في الكاميرون ونيبال، على التوالي، من خلال برنامج البداية السريعة.

١٧- وسيجري تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات وافقت عليه أمانة مرفق البيئة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والكاميرون، وكوت ديفوار.

(٢) www.who.int/ipcs/lead_campaign/en.

(٣) www.unep.org/chemicalsandwaste/Portals/9/Lead_Cadmium/docs/GAELP/GAELP%20Documents/NRFflyer-.pdf.

(٤) www.unep.org/chemicalsandwaste/LeadCadmium/GAELP/MeetingsandEvents/3rdGAELPMeeting/tabid/1036780/Default.aspx.

١٨- والتزمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي انضمت رسمياً للتحالف العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٤، بإعداد مشاريع تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للقضاء على استخدام مركبات الرصاص المضافة في صناعة الطلاء وتعزيز وضع أطر تنظيمية وطنية ملائمة.

١٩- وأعدت اليونيدو مشروعين، أحدهما لمنطقة الأنديز والآخر للصين، يتعلقان بالتخلص من الرصاص في الطلاء سيقوم مرفق البيئة العالمية بتمويلهما. ويتسم مشروع الأنديز الإقليمي بتركيز كبير على الصناعة ومساعدة الشركات على تحويل الإنتاج إلى دهانات خالية من الرصاص وسيتم تنفيذه بالتعاون الوثيق مع مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية للإكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا. وبالمثل، فإن المشروع المخصص للصين يرمي إلى تحفيز إنتاج طلاء خال من الرصاص وتعزيز القدرات الوطنية للقضاء التدريجي على إنتاج واستخدام الطلاء الذي يحتوي على الرصاص في البلاد.

٢٠- وبفضل الحكومة الصينية، من خلال الاتفاق الإطاري بشأن التعاون الاستراتيجي بين وزارتها لحماية البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيبدأ تنفيذ مشروع تعزيز القضاء على استخدام الدهانات التي تحتوي على الرصاص في الصين وأفريقيا. وقصد من المشروع أن يشكل عنصراً رئيسياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء – المواد الكيميائية في المنتجات

٢١- فيما يتعلق المواد الكيميائية في المنتجات، قام المؤتمر في قراره ٢/٣ بما يلي:

(أ) قرَّر أن يتم وضع مقترح لبرنامج دولي طوعي للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات على امتداد سلسلة الإمدادات، ومن خلال دورات حياتها (برنامج المواد الكيميائية في المنتجات) لتقديمها إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة للنظر فيها. واتفق المؤتمر على تحقيق المهام التالية لدى إعداد المقترح:

'١' تحديد أدوار مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع اقتراحات بشأن مسؤولياتهم؛

'٢' وضع توجيه بشأن ماهية المعلومات التي يمكن نقلها وكيفية الحصول على المعلومات وتبادلها من أجل تلبية احتياجات مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين؛

'٣' تنفيذ مشروعات تجريبية لتبيان قابلية تطبيق التوجيهات الموضوعة بموجب برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في المقترح في قطاع أو أكثر من القطاعات ذات الأولوية (مثل مواد البناء، الإلكترونيات، النسيج واللُعب)؛

'٤' تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعميق وعي المستهلكين واكتساب تأييد أوسع من دوائر الأعمال والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين.

(ب) دعا برنامجَ الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد الوثائق ذات الصلة ولتيسير عقد حلقة عمل متعددة أصحاب المصلحة للنظر في نتائج المهام المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ٢١ (أ)'١'-'٤'.

٢٢- وأُحرز تقدم بشأن المواد الكيميائية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: إشراك قطاعات المنتجات في مناقشات النهج الاستراتيجي لمسألة السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وصياغة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات وتجريبه في قطاع النسيج.

٢٣- وقد تعزز إشراك قطاعات المنتجات في المواد الكيميائية في المنتجات في المناقشات بشكل كبير من خلال مشاركة ممثلين خبراء من قطاعات محددة في الفريق التوجيهي لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات. وجلب إدراج هؤلاء الأعضاء من قطاعات النسيج والسيارات والإلكترونيات للمناقشات مزايا الخبرة المستمدة من مواجهة كل من التحديات السابقة والحالية ذات الصلة بهذه المنتجات. وبالإضافة إلى العمل مع هذه القطاعات، حافظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تفاعله مع قطاعات المنتجات الأخرى ومجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال العروض في الاجتماعات والمناسبات، والحلقات الدراسية الشبكية والمؤتمرات البعدية. وقد كان العمل المحدد الهدف والمستمر مع قطاعات المنتجات المعنيين، وسيظل عنصراً أساسياً يساهم في نجاح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات.

٢٤- ويحقِّق تجريب برنامج المواد الكيميائية في المنتجات في قطاع النسيج في الصين تقدماً من خلال مشروع يموله مرفق البيئة العالمية. وقد بدأ تنفيذ المشروع بالفعل وسيستمر إلى أوائل عام ٢٠١٧.

٢٥- لقد بدأت صياغة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات مباشرة بعد الدورة الثالثة للمؤتمر. وستُعرض على المؤتمر في دورته الرابعة وثيقتان أعدَّهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنظر فيهما وإمكانية اعتمادهما، وهما مقترح مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك قرار مقترح (انظر SAICM/ICCM.4/10) وإرشادات لأصحاب المصلحة في تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات (انظر SAICM/ICCM.4/11). وتشكل هاتان الوثيقتان معاً مقترح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات على نحو ما طلبه المؤتمر في دورته الثالثة.

٢٦- وشهد إعداد مقترح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات تقدماً خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة بتنسيق من الفريق التوجيهي لبرنامج المعلومات. وعُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٥ اجتماعات وجهاً لوجه مخصصة لاستطلاع آراء أصحاب المصلحة وتعزيز إعداد مقترح البرنامج.

جيم - المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

٢٧- فيما يتعلق بالمواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، قرر المؤتمر في قراره ٢/٣ مواصلة العمل لتحديد وتجميع وتكوين مجموعة دولية من موارد أفضل الممارسات، بالاستعانة بالمبادرات والفرص القائمة للتعاون والتي قد تشمل:

(أ) أدوات تفضي إلى التقدم في وضع تصميمات تقلل من استخدام المواد الكيميائية الخطرة في الإنتاج والتخلص منها؛

(ب) مواصفات وممارسات أعمال لتتبّع وكشف وجود المواد الكيميائية الخطرة في التصنيع والاستخدام ومراحل الإهلاك؛

(ج) أدوات ومعلومات عن إمكانيات البدائل المأمونة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق في استخدامات المنتجات؛

(د) استراتيجيات الشراء الأخضر لقطاعات الأعمال والحكومات؛

(هـ) السياسات الممتدة لمسؤولية قطاعات الأعمال والحكومات؛

(و) استراتيجيات وأعمال مؤقتة في التصميم والتصنيع يمكن تنفيذها إلى أن تصبح عملية التخلص ممكنة أو تتوفر بدائل مأمونة أكثر؛

٢٨- ووافق المؤتمر في دورته الثالثة أيضاً على المصادقة على إضافة ١٣ نشاطاً جديداً لبرنامج العمل العالمي للنهج الاستراتيجي في مجال المواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

٢٩- وقد تم تركيز الأنشطة ذات الصلة في المرحلة النهائية. وهناك عدد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي ما فتئت تقدم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لوضع خطط للإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية آخذة في الاعتبار سلسلة الإمداد العكسي للمنتجات الكهربائية والإلكترونية بأكملها. ويشكل وضع سياسات ومعايير دولية محدَّدة للنفايات الكهربائية والإلكترونية (النفايات الإلكترونية)، ووضع نظام تجميع، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات وإنشاء مرافق للتفكيك أو لإعادة التدوير جزءا لا يتجزأ من خطط إدارة النفايات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، فإن لليونيدو مشاريع جارية في شرق أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة)، كما أنهاَ عدت مقترحاً لمشروع إقليمي لإدارة النفايات الإلكترونية لتقديمه إلى مرفق البيئة العالمية.

٣٠- ولإنشاء نظام تجميع، وضع المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة المجلد الثالث: *نفايات المعدات الإلكترونية والكهربائية والنفايات الإلكترونية* ''نظم الاسترجاع'' في عام ٢٠١٢، ونَشرت مبادرةُ حل مشكلة النفايات الإلكترونية التي تستضيفها جامعة الأمم المتحدة ورقة بعنوان ''منع النفايات الإلكترونية، وتصميم نظام الاسترجاع ونُهج السياسات'' (E-waste prevention, take-back system design and policy approaches) في عام ٢٠١٥. وقامت جامعة الأمم المتحدة أيضاً بالتحديد الكمي للنفايات الإلكترونية في نشرة بعنوان *رصد النفايات الإلكترونية العالمية في عام ٢٠١٤: الكميات والتدفقات والموارد* (The Global E-waste Monitor 2014: Quantities, Flows and Resources). وتم تسليط الضوء على المبادئ التوجيهية للشراء الأخضر وكذلك مسؤوليات المنتج الممتدة باعتبارها من العناصر الهامة في تلك السياسات المبلَّغ عنها لمنع النفايات الإلكترونية.

٣١- وأُقيمت شراكات بين القطاعين الخاص والعام وبُذلت جهود مشتركة لدعم الحكومات. وتُواصل الشراكات في إطار مبادرة حل مشكلة النفايات الإلكترونية والشراكة من أجل العمل المعنية بمعدات الحواسيب التطور على أساس منتظم.

٣٢- وعند النظر في الآثار الصحية الناجمة عن النفايات الإلكترونية على الفئات الهشة من السكان، شرعت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة من أجل العمل المعنية بمعدات الحواسيب، وجامعة الأمم المتحدة، والمراكز المتعاونة التابعة لمنظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين في شبكة غير رسمية للعمل في مجال النفايات الإلكترونية. وُوضعت دراسة تجريبية للنظر في مستويات المعادن الثقيلة في الأطفال الذين يعيشون ويدرسون بالقرب من مواقع النفايات الإلكترونية في تايلند.

٣٣- ونظمت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها عدة فعاليات جانبية لتسليط الضوء على أهمية معالجة المواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية في المراحل الأولى والوسطى والنهائية خلال الاجتماعات الهامة الرفيعة المستوى ورفع مستوى الوعي بالتطورات الأخيرة في هذا المجال.

٣٤- واستجابةً للإجراءات المطلوبة على النحو المبين في الفقرة الفرعية ٢٧ (أ) من هذا التقرير، أَجرت أمانة النهج الاستراتيجي دراسة استقصائية عن المواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية من أجل دعم أصحاب المصلحة في رسم خريطة الأدوات الموجودة للمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المنتجات الكهربائية والإلكترونية. وتشير نتائج عملية رسم الخرائط إلى الحاجة إلى مزيد من العمل على مستوى المراحل الأولى والوسطى في دورة الحياة، كما هو الحال في التصميم والتصنيع.

٣٥- واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، في اجتماعه الثاني عشر، على أساس مؤقت، المبادئ التوجيهية التقنية للنقل العابر للحدود للنفايات الكهربائية والإلكترونية والمعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة، خصوصاً فيما يتعلق بالتمييز بين النفايات وغير النفايات في إطار اتفاقية بازل،[٥] ووافق على إدراج مواصلة العمل بشأن هذه المسألة في برنامج عمل الفريق العامل المفتوح العضوية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٦- وقد وضع أكثر من ٢٠٠ من أصحاب المصلحة من المنظمات العامة غير الحكومية في ٤٠ بلداً وأيدوا ''دعوة صناعة الالكترونيات العالمية لاعتماد منتجات وممارسات أكثر أماناً وأكثر استدامة، والقضاء على المواد الكيميائية الخطرة والتعرض للمخاطر وعمليات التفريغ'' - وهو مبادرة تسعى إلى تعاون الصناعة وانخراطها في المجالات الستة التالية: الشفافية بشأن المواد الكيميائية المستخدمة والمخاطر المرتبطة بها، واستخدام بدائل أكثر أمانا، وحماية العمال، وضمان مشاركة العمال وأفراد المجتمع في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وحماية المجتمعات المحلية والبيئة، والتعويض وجبر الضرر الواقع على الناس والبيئة.

٣٧- وسيتم تركيز المزيد من الجهود خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ على تعزيز الشراء الأخضر، والتصميم المراعي للبيئة وتتبع المواد في عملية الإنتاج حلال دورة حياتها.

دال - تكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة

٣٨- فيما يتعلق بتكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة، قام المؤتمر في قراره ٢/٣ بما يلي:

(أ) شجّع جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تيسير تبادل المعلومات من أجل تحسين الشفافية العالمية والسماح بتحسين عمليات اتخاذ القرار؛

(ب) أوصى بوضع توجيهات تقنية وتنظيمية دولية وإعداد مواد تدريبية من أجل الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة؛

(ج) طلب إلى جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مواصلة دعم الحوار العام بشأن جميع جوانب التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، بما في ذلك منافع ومخاطر المواد النانوية المصنعة طوال دورات حياتها؛

(د) دعاء المنظمات الدولية ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود المبذولة لتيسير تبادل المعلومات لبناء القدرات، ووضع توجيهات ومواد تدريب ودعم الحوار العام حول التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

(هـ) دعا الأعضاء في دوائر الصناعة أن يواصلوا ويعززوا دورها التوجيهي ومسؤولياتها بوصفها مصنِّعة وموردة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، وأن تشارك في إذكاء الوعي وتبادل المعلومات والأنشطة التدريبية والحوار العام والبحوث المتعلقة بالمخاطر وأن تدعم هذه الأعمال؛

(و) دعا لجان الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة، وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، إلى ملاحظة التقدم المحرز في العمل العلمي الدولي، وإلى استعراض إمكانية تطبيق معايير النظام المنسق عالمياً على المواد النانوية المصنعة، وإلى إعداد خطة عمل لتطويع تلك المعايير عند الضرورة؛

(٥) UNEP/CHW.12/5/Add.1/Rev.1.

(ز) دعا جميع أصحاب المصلحة إلى توليد معلومات عن المواد النانوية المصنعة لتيسير التعامل معها واستخدامها بطريقة مأمونة طوال دورات حياتها، وإتاحة هذه المعلومات؛

(ح) أوصى بإقامة المزيد من المشاريع التجريبية على المستوى الوطني لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة على الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة.

٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، وافق المؤتمر في دورته الثالثة أيضا على المصادقة على إضافة ١٣ نشاطاً جديداً لبرنامج العمل العالمي في مجال التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة.

٤٠- وقام معهد الأمم المتحدة للتدريب بمجموعة من الأنشطة الإقليمية والوطنية، بتمويل أساسي قدمته حكومة سويسرا، ودعَّمتها شبكة من الخبراء من مختلف أنحاء العالم. ويقدم الموقع الشبكي للمعهد معلومات عن المواد النانوية، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة به.

٤١- وفي أواخر عام ٢٠١٣، شرع المعهد في المرحلة الثانية من المشاريع الرائدة على المستوى الوطني، في الأردن وأرمينيا وفييت نام، بالاستناد إلى المشاريع التجريبية الأولى. وتشمل مجالات عمل المشروع: زيادة الوعي؛ وإنشاء لجان التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وإنشاء قواعد بيانات وطنية؛ والتحضيرات القانونية للاستخدام الآمن لتكنولوجيا النانو والمواد النانوية. وتحديث المواجيز القُطرية بحيث تشمل تكنولوجيا النانو والمواد النانوية؛ وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية. وسعيا لدعم العمليات القطرية، نشر المعهد وثيقة إرشادات بعنوان *إرشادات لإعداد سياسة وبرنامج وطنيين لتكنولوجيا النانو* (*entitled Developing a National Nanotechnology Policy and Programme*)، باللغات الإنجليزية والروسية والإسبانية.

٤٢- ونظم المعهد، دورات دراسية عن بعد في مجال تكنولوجيا النانو والمواد النانوية كأداة لزيادة التوعية وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة بعنوان ''مقدمة في سلامة المواد النانوية.'' وفي عام ٢٠١٤ أجريت حلقتان من الدورة الدراسية ويخطط المعهد لتكرار الدورة مع إدخال ما يتصل بذلك من تحديثات في النصف الثاني من ٢٠١٥.

٤٣- ويتابع المعهد بمعية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعمال اللجنة الفرعية للخبراء المعنية بالنظام المنسق العالمي لتصنيف ووضع البطاقات التعريفية للمواد الكيميائية للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. وبدأت اللجنة الفرعية استعراضاً لإمكانية تطبيق النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها على المواد النانوية، وذلك بمجموعة مراسلة غير رسمية تقوم بجمع البيانات من المواد النانوية وإجراء عملية التصنيف.

٤٤- وفي عام ٢٠١٥، نظم المعهد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماعات الإقليمية التي تركز على بناء القدرات في مجال السلامة النانوية، وتحديد الأولويات الإقليمية والتداول في أمر القرار المقترح بشأن تكنولوجيا النانو ليُنظر فيه في الدورة الرابعة للمؤتمر. وكان من المقرر أن تُعقد الاجتماعات في لوساكا، (بالنسبة لأفريقيا)، في نيسان/أبريل؛ وفي بوغوتا، (بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، في حزيران/يونيه؛ وفي بانكوك (بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ)، في الربع الثالث من عام ٢٠١٥.[٦] وفي الاجتماع الإقليمي لأفريقيا،[٧] اعتمد المشاركون قائمة الاحتياجات المحددة للمنطقة وكوّنوا شبكة ومجموعة

(٦) انظر SAICM/ICCM.4/12.

(٧) لم يتم عقد حلقات العمل المقررة في أقاليم وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٥ وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير. وستكون نتائج حلقات العمل متاحة على الموقع التالي:
http://www.unitar.org/cwm/portfolio-projects/nanotechnology.

تنسيق تكنولوجيا النانو والمواد النانوية ، ووضعوا خططا لتأمين التمويل من أجل الاجتماع كمجموعة في عام ٢٠١٦، ولإعداد مشروع أكبر لتكنولوجيا النانو والمواد النانوية في المنطقة.

٤٥- وتواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تيسير تبادل المعلومات لتحسين الشفافية وعمليات صنع القرار من خلال برنامج عملها والتنسيق مع كيانات مثل معهد الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٦- وبالنظر إلى الاتجاه المتزايد خلال السنوات الأخيرة صوب استخدام النظم التنظيمية القائمة، من قبيل النظم المتعلقة بالمواد الكيميائية الصناعية، وإدارة مخاطر المواد النانوية المصنعة، أُعتمدت توصية لمجلس منظمة التعاون والتنمية في عام ٢٠١٣، وهي مفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء في المنظمة من أجل تعزيز التعاون الدولي. وسيدخل الكثير من البيانات التي تم جمعها كجزء من تقييم سلامة المواد النانوية ضمن نطاق نظام القبول المشترك للبيانات الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقييم المواد الكيميائية. وتمثل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاختبار المواد الكيميائية العنصر الرئيسي لهذا النظام. وفي حين أن العديد من هذه المبادئ التوجيهية تعتبر مناسبة للمواد النانوية، فإن بعضها الآخر لا تُعتبر كذلك، حيث تعمل المنظمة على تكييفها مع الطبيعة الخاصة لتكنولوجيا النانو والمواد النانوية.

٤٧- ويتواصل تركيز المنظمة على تطوير أدوات لتقييم تكنولوجيا النانو والمواد النانوية لأغراض تنظيمية، تكون متاحة مجانا للعموم، ويمكنها أن تساعد في تنفيذ سياسات السلامة.

٤٨- وتعكف منظمة الصحة العالمية على وضع مبادئ توجيهية لتيسير إدخال تحسينات في مجال السلامة والصحة المهنية للعمال المعرَّضين للمواد النانوية في طائفة عريضة من بيئات التصنيع والبيئات الاجتماعية. وستتضمن المبادئ التوجيهية عناصر لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر والقضايا السياقية، من أجل دعم واضعي السياسات.

٤٩- وعقدت منظمة الصحة العالمية اجتماعا للخبراء في نيسان/أبريل ٢٠١٥ للشروع في إعداد وثيقة جديدة عن معايير الصحة البيئية لبرنامجها الدولي للسلامة الكيميائية تتناول مبادئ وأساليب تقييم مخاطر تسمم الجهاز المناعي المرتبطة بالتعرض للمواد النانوية.

هاء – المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء

٥٠- فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، قام المؤتمر في قراره ٢/٣ بما يلي:

(أ) قرَّر تنفيذ إجراءات تعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وذلك بهدف شامل يتمثل في زيادة الوعي والفهم بين واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ب) دعا المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى أن تقود وتيسر الإجراءات التعاونية بالاستفادة من الأنشطة القائمة التي من شأنها أن:

'١' توفير معلومات مستكملة ومشورة قائمة على الخبرة العلمية لأصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحديد تدابير محتملة يمكن أن تسهم في تخفيض حالات التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء أو لآثارها، خاصة بين الفئات الهشة من السكان، أو تقديم توصية بشأنها؛

'٢' زيادة الوعي وتسهيل تبادل المعلومات القائمة على العلم عن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، ونشرها وربطها شبكياً عن طريق جملة أمور من بينها أنشطة على جميع المستويات، واستخدام غرفة تبادل المعلومات الخاصة بالنهج الاستراتيجي؛

'٣' تقديم الدعم الدولي للأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرات البلدان لتوليد المعلومات، وتقييم القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء من أجل دعم عملية صنع القرارات؛

'٤' تيسير الدعم المتبادل في مجال البحوث، وإجراء دراسات حالة، وتقديم المشور بشأن ترجمة نتائج البحوث إلى إجراءات رقابية؛

(ج) ودعا أيضاً المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى إعداد خطة عمل للإجراءات التعاونية.

٥١- ومنذ الدورة الثالثة للمؤتمر، أصدر برنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية تقريراً بعنوان *حالة العلم بشأن المواد الكيميائية المعوقة لعمل الغدد الصماء – ٢٠١٢* مرفوقا بموجز لصانعي القرارات. وتم تعميم الموجز على جميع جهات الاتصال في النهج الاستراتيجي في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥٢- ووفقاً للقرار ٢/٣ واو وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خطة عمل لدعم تنفيذ هذا القرار.

٥٣- وتمشياً مع خطة العمل، عقد برنامج البيئة حلقات عمل لشحذ الوعي بشأن المواد الكيميائية المعوقة لعمل الغدد الصماء وذلك مباشرة في أعقاب الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في أقاليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووسط وشرق أوروبا، وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. و في حلقات العمل تم الإقرار على نحو واسع ، كما يتبين من اعتماد القرارات في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، بالحاجة إلى زيادة الوعي والبحوث بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الحاجة إلى جمع المعلومات عن مستويات المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء في البيئة. وشارك ممثلو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في جميع حلقات العمل الإقليمية التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقدموا عروضاً عن الإنجازات والأدوات والمنهجيات التي وضعتها المنظمة والتي تتوافر للسلطات التنظيمية في أي بلد.

٥٤- وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريقا استشاريا يقدم المشورة الاستراتيجية وفي مجال السياسات بهدف زيادة وتحسين التنسيق بين الحكومات والقطاعات وكذلك رفع مستوى الوعي بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥٥- وعقدت منظمة الصحة العالمية اجتماعاً للخبراء[٨] في بون، ألمانيا، يومي ٧ و٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ حيث ناقش المشاركون الخبرات المتعلقة بتقييم التعرض، والإشراف الصحي، وتصميم وأداء الدراسات الوبائية فضلاً عن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والدولي، والوسائل الكفيلة بدعم البلدان في تنفيذ القرار ٣/٢ واو.

(٨) يمكن الحصول على تقرير الاجتماع على العنوان:
.www.euro.who.int/en/health-topics/environment-and-health/health-impact-assessment/publications

٥٦- وتواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وَضع مبادئ توجيهية جديدة للاختبار وتحديث القائم منها غاياتُها الغدد الصماء بصورة خاصة، من حيث الخطر على البيئة المائية وصحة الإنسان. ويجري وضع المبادئ التوجيهية للاختبار على أساس الاحتياجات التنظيمية للبلدان في مجال التجارب المختبرية والتجارب في الجسم الحي وتَستخدم الدول والصناعة هذه المبادئ التوجيهية لفحص وتحديد المواد الكيميائية ذات الأولوية لإجراء مزيد من التجارب، واختبار المواد الكيميائية لتحديد خصائص الخطر. وعُقد اجتماع للفريق الاستشاري المعني باختبار وتقييم العناصر المعوقة لعمل الغدد الصماء يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٥٧- وبناء على التقدم المحرز حتى الآن، وبالتركيز على المدى القريب والمتوسط تمشيا مع آفاق التخطيط التفصيلي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، فإن الأنشطة المقرر مستقبلا تتسق والقرار ٢/٣.

٥٨- وفي إطار متابعة منظمة الصحة العالمية لاجتماع خبرائها في ٢٠١٤، قامت مجموعات من الخبراء بإعداد مقالتين علميتين عن التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وآثارها. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت منظمة الصحة العالمية في مشروع جديد عن التعرض للعوامل البيئية التي يمكن تجنبها في أوائل مرحلة الحياة، وسيشمل ذلك المشروع، من بين أمور أخرى، المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، وهو مساهمة في العمل العالمي عن الأصول الإنمائية للصحة والمرض. ومن المقرر عقد اجتماع للخبراء بهذا لشأن في عام ٢٠١٦.

٥٩- وتسعى منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي إلى تشجيع وضع مبادئ توجيهية للاختبار، لا سيما في المجالات غير المشمولة جيدا من أجل إجراء فحوص تتسم بالكفاءة، على سبيل المثال، باستعمال الطرق المختبرية بالنسبة لاختلال الغدة الدرقية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطبيق مفهوم مسار النتائج السلبية لتحسين التفاهم الميكانيكي والعلاقات بين استجابات الواسمات البيولوجية المقيسة والآثار الضارة الملاحظ. وبالإضافة إلى ذلك، يجري توحيد المبادئ التوجيهية للاختبار التي تشمل فحوص التحول الأحيائي على سبيل المثال (أي التنبؤ بالأيض) والتحقق من صحتها من أجل وضع النتائج المختبرية في السياق.

٦٠- وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتجميع التقارير العامة عن العناصر ذات الصلة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء (أي المواد الكيميائية المعروفة والمحتملة المسببة لاختلال الغدد الصماء) من حيث المعرفة العلمية الموجودة والإطار التنظيمي؛ وتيسير الاجتماعات الدولية للعلوم وتبادل المعلومات وإعداد حملات توعية خاصة بكل منطقة وتعميمها، فضلا عن تقديم الدعم لمجموعة منتقاة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لصياغة مقترحات لمشروع مرفق البيئة العالمي بشأن دراسات الحالة المناسبة (تقييم المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وإدارتها) بالتعاون مع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات.

واو- إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

٦١- فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أمانا، في قراره ٣/٣:

(أ) أشار المؤتمر إلى أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة لمزيد من العمل لدعم تنفيذ القرار ٥/٢؛

(ب) ودعا المؤتمر الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية إلى توسيع نطاق المشاركة في هذا العمل بحيث يتجاوز البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبار أن ذلك يشكل آلية مهمة لتحقيق مزيد من التقدم؛

(ج) ودعا أيضاً الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية إلى التعاون بشكل وثيق مع أمانة اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٦٢- ويقع العمل المتعلق بإدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أمانا على عاتق الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية. وتتضمن الفقرات التالية وصفا للتقدم الذي أحرزه الفريق في تنفيذ القرار ٢/٥.

٦٣- ففي عام ٢٠١٣، أصدر الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية *ورقة موجزة عن المواد الكيميائية البيرفلورية والمتعددة الفلور*،[٩] تقدم لمحة عامة عن المسائل التالية: الاستخدامات الرئيسية للمواد الكيميائية البيرفلورية والمتعددة الفلور، والدليل العلمي، والنُّهج التنظيمية والبدائل. وفي ٢٠١٣-٢٠١٤، تم تنظيم أربع حلقات دراسية شبكية عامة لعرض المعلومات الواردة في التقرير التجميعي.[١٠]

٦٤- وأُنشئت بوابة شبكية للمواد الكيميائية البيرفلورية والمتعددة الفلور بهدف تبادل المعلومات عنها (http://www.oecd.org/ehs/pfc/). ووُضع هيكل منقح ويجري تنفيذه للبوابة لتيسير إدارتها على المدى الطويل. وبعد الفراغ من إعادة هيكلتها وتبسيطها، يمكن اقتراح عناصر إضافية والعمل عليها من أجل تعبئة الأقسام المختلفة في البوابة.

٦٥- وقام الفريق بإعداد تقرير عن نُهج الحد من المخاطر يتناول مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعدد الفلور[١١] بهدف تحليل النُهج المستخدمة في تقليص المخاطر الآخذة في الظهور والموجودة فيما يتعلق بهذه المواد في عدد من البلدان.

٦٦- ووافق الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية على تأجيل إعداد دراسة استقصائية عن هذه المواد وإنتاجها واستخدامها وإطلاقها إلى حين وجود مشاركة واسعة من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي غضون ذلك، أعد الفريق ورقة لتسليط الضوء على الثغرات وأوجه عدم اليقين في قياس انبعاثات مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعدد الفلور في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الأحماض الكربوكسيلية للألكيل المشبع بالفلور، وهي مجموعة فرعية من مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعدد الفلور.

٦٧- لقد بُذلت جهود، وما زالت تتواصل، لاستقطاب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للمشاركة في عمل الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية، في مسعى لجعله شاملا تماما بما في ذلك للمشاركين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى جانب مجموعة واسعة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات المعنية في دوائر الصناعة على مختلف المستويات في سلسلة التوريد/القيمة. وعلى سبيل المثال، تم إشراك الصين في مشروع يتناول نُهج الحد من المخاطر بالنسبة لمواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعددة الفلور من خلال توفير المعلومات عن البرامج والتدابير التي تجري على الصعيد الوطني.

(٩) www.oecd.org/chemicalsafety/risk-management/synthesis-paper-on-per-and-polyfluorinated-chemicals.htm.

(١٠) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه الحلقات الدراسية الشبكية على الموقع التالي.

(١١) يرمز PFASs إلى مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعددة الفلور. في الماضي، غالباً ما كان يشار إلى هذه المواد باسم PFC (المواد الكيميائية البيرفلورية والمتعددة الفلور)؛ غير أن هذه الأخيرة يمكن أيضاً أن تفسَّر على أنها هيدروكربون مشبع بالفلور الذي لا يحتوي إلا على ذرات الكربون والفلور وله خصائص ووظائف تختلف جوهرياً عن تلك التي تتسم بها مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعدد الفلور. ومن ثم، وتوخياً للوضوح، فإن المصطلح يتغير من استخدام المواد الكيميائية البيرفلورية والمتعددة الفلور إلى مواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعددة الفلور لوصف فئة المواد التي يتناولها الفريق العالمي للمواد الكيميائية البيرفلورية.

وسوف تستمر الجهود لإعداد مشاريع تتعلق بمواد الألكيل المشبع بالفلور والمتعددة الفلور التي تهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتم تنظيم حلقات دراسية شبكية بهدف التعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلون عن الصناعات في المراحل النهائية.

ثالثاً – خطط العمل المقترحة

٦٨- لقد حدت التوجهات والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية زيادة الحد من المخاطر وجهود تبادل المعلومات بشأن مسائل السياسات الناشئة باعتبارها أحد مجالات أنشطتها الستة الأساسية، مما يلقي الضوء على ضرورة جلب مزيد الاهتمام السياسي لتلك المسائل وتعزيز تحسين التنسيق والعمل المشترك والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.

٦٩- وقد وضعت المنظمات الرائدة في مسائل السياسات الناشئة، آخذة في الاعتبار الإجراءات ذات الأولوية ذات الصلة، خطط عمل عن فرادى مسائل السياسات الناشئة الفردية ضمن وثائق المعلومات الخاصة بكل منها وذلك بهدف تعزيز الإجراءات التعاونية في هذه المجالات والتوصل إلى تدابير محددة للحد من المخاطر بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الأهداف والمؤشرات الممكنة.